

CD/PV.999
26 January 2006

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والتسعين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد زادزيسلاف راباكي (بولندا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٩٩ لمؤتمر نزع السلاح.

لقد استعرضت خلال المشاورات الرئاسية التي عُقدت أمس الخطط التي أود اتباعها في جلسات المؤتمر العامة المقبلة، وطلبت من المنسقين إبلاغ كل منهم فريقه بشأنها. وأعربت بخصوص هذه الخطط عن نيتي تكريس جلسة اليوم للبيانات العامة بشأن أي موضوع مرتبط بمؤتمر نزع السلاح. وبناء عليه، أود الآن دعوتكم للمشاركة في النقاشات وتقديم بيانات عن هذه المواضيع.

وتضم قائمة المتكلمين في الجلسة العامة لهذا اليوم: السيد حمزة خليف، ممثل الجزائر، وسعادة السفير يوهانس لاندمان، هولندا، وسعادة السفير يوشيكى ماين عن اليابان.

وأعطي الكلمة الآن للسيد حمزة خليف، ممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، لقد طلب مني سعادة السفير، السيد الجزائري، الذي أدخل المستشفى مؤقتاً، أن أقدم إليكم أحر التهاني باسم الوفد الجزائري على توليكم رئاسة مؤتمرننا. وأود أن أؤكد لكم استعداد الوفد الجزائري وتعاونهم لمساعدتكم على إعطاء عملنا زخماً جديداً. وأود كذلك أن أثنى على الجهود المتواصلة التي بذلتها خلال فترة ما بين الدورات لضمان إحراز تقدم في عملنا. كما يود الوفد الجزائري انتهاز هذه الفرصة لتقديم الشكر للأمين العام للمؤتمر، السيد سيرجي أوردجونيكيدزه، وللسيد جرزي زالسكي، أمين المؤتمر، ولكافة الموظفين العاملين في الأمانة على مساهمتهم القيمة في عملنا. ومن دواعي سرورنا أيضاً سرعة اعتماد جدول أعمالنا هذه السنة، ونتمنى أن تتمكن هذه المرة من التوصل إلى تحقيق ما يلزم من توافق في الآراء بشأن برنامج عملنا.

وتنعقد دورة ٢٠٠٦ بعد مرور عام أقل ما يمكن أن يقال عنه إنه كان عقيماً من حيث ما يتعلق بتزع السلاح وعدم الانتشار، لا سيما في المجال النووي. فقد آل المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في أيار/مايو إلى الفشل كما تعلمون. بل الأسوأ من ذلك أن تشخيص الفشل قد فُسر فعلاً بطريقة مغرضة لم تعزه إلى رفض بعض الدول النووية الموافقة على نزع السلاح النووي، بل عزته إلى المنطق الملازم لنهج ثلاثي تفاعلي، ألا وهو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهو نهج يشكل أساس المعاهدة ذاتها. ولم يتمكن مؤتمر قمة الفرصة الأخيرة الذي عقده الأمم المتحدة في ٢٠٠٥ من الإفلات هو الآخر من هذا المصير، إن صح التعبير، لأن الفصل الخاص بتزع السلاح وعدم الانتشار قد حذف من الوثيقة الختامية.

ومن المؤسف للغاية أن يُحكم على الآليات المتعددة الأطراف، سواء كانت قائمة على المعاهدة أو مؤسسية، مثل مؤتمرننا، بالجمود في وقت يزداد فيه الوضع الأمني صعوبة وغموضاً. ولا أدل على ذلك من خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة نقلها، والكميات الهائلة من الأسلحة النووية والمواد الانشطارية التي تتجاوز بكثير ما يلزم للردع، واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وإدراج الفضاء الخارجي في سياسات الدفاع واستراتيجياته، وتخصيص أموال طائلة لقطاع الدفاع، وظاهرة الإرهاب وخطر حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل. هذا فضلاً عن إعلان قوة نووية مؤخراً عن احتفاظها بحق استخدام الأسلحة النووية، حتى ضد دول لا تملك هذه الأسلحة، يزيد من هشاشة السلم والأمن الدوليين.

ومسألة تعدد الأطراف، المبنية على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما أولوية صون السلم على شواغل أمنية بسيطة، وعلى مبادئ سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل، أصبحت ضرورية أكثر من أي وقت مضى في سياق دولي مضطرب. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يتسنى لنا بها إيجاد حلول فعالة ودائمة أساسها التصور المشترك للأمن الجماعي الذي يؤدي بالفعل إلى تحقيق السلم. وهذا تصور بعيد عن أي شكل من أشكال الترويج للحرب في إدارة الشؤون الدولية، وهو قائم على سلطة القانون، ويؤكد على التعاون والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والثقة والتضامن.

ويتطلب منا تعزيز السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما التزامات راسخة وإجراءات لا رجعة فيها لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في ضوء الهدف الذي حدده المجتمع الدولي بنفسه، ألا وهو نزع السلاح التام والشامل. وتحدد الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الأولى في عام ١٩٧٨ المخصصة لنزع السلاح والمعروفة بالوصايا العشر، الأولويات كما تبين لنا الطريق الواجب اتباعه لإرساء عالم آمن.

وأول تهديد علينا التصدي له هو بطبيعة الحال الأسلحة النووية. فقوتها المدمرة وآثارها الطويلة الأمد تهدد السلم والأمن الدوليين. وما هو معرض للخطر، وفقاً لما أكده وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز خلال انعقاد اجتماعهم الخاص في الدوحة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ هو مستقبل البشرية والحضارات. وطالما بقيت هذه الأسلحة، استُحيل إبعاد خطر المواجهة النووية أو استخدامها بشكل عَرَضِي. هذا فضلاً عن أن استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضد دول تخلت طوعاً عن خيار الأسلحة النووية الفتاكة ليس له ما يبرره في رأينا. وقد أحسن السيد روبرت ماك نامارا تلخيص هذه النقطة في مقالته بعنوان "Apocalypse soon" في العدد الذي صدر في أيار/مايو - حزيران/يونيه من مجلة Foreign Policy حيث قال: "إن إطلاق صواريخ ضد خصم يملك أسلحة نووية ضرب من الانتحار. أما القيام بذلك ضد عدو لا يملك هذه الأسلحة، فهو أمر غير ضروري عسكرياً وبغض أخلاقياً ولا يمكن تبريره سياسياً".

ونطلب من الدول النووية تحمل مسؤولياتها والوفاء بالتعهدات والالتزامات التي قطعتها على نفسها، ولا سيما الخطوات العملية الـ ١٣ التي اعتمدت بالإجماع - وأؤكد القول بالإجماع - خلال المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠، من أجل خلق جو من الانفراج يؤدي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. وهناك عدد من التدابير الكفيلة بتشجيع الوصول إلى غايتنا المتمثلة في تحقيق عالم ميزته السلم والأمن، طبقاً لما ورد في تقرير شانون، ألا وهي وقف الإنذار باستخدام الأسلحة النووية، وتدميرها بشكل تدريجي، لا رجعة فيه، وبطريقة يمكن التحقق منها للقضاء عليها بشكل تام وكامل، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وتقليص دور الأسلحة النووية في مذهب الدفاع، والتفاوض على صك دولي يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من المواد المتفجرة.

والمسألة ليست مسألة اختيار، بل التزام ينبع من معاهدة عدم الانتشار ذاتها. ألم تذكر محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة في تموز/يوليه ١٩٩٦ أن على الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة؟ إن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تُمنح المركز النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار إلا في سياق التقدم نحو نزع السلاح النووي كما تنص على ذلك المادة السادسة من المعاهدة. ولا يعني هذا البتة أن لها أن تدعي لنفسها حق الاحتفاظ

بهذا المركز دائماً. أمّن اللازم التذكير بأن التسلسل الزمني للقرارات التي اتخذت خلال انعقاد المؤتمر الاستعراضي الخامس لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ يبين بشكل واضح أن القرار ٣ بشأن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى ما لا نهاية يلي القرار ٢ الذي حددت بموجبه الدول الأطراف مجموعة من المبادئ والأهداف لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، والتزمت بناء عليها ببذل جهود منهجية وتدرجية لخفض الأسلحة النووية عموماً، ومن ثم القضاء عليها؛ لقد أعيد تأكيد هذا وتوضيحه بقدر أكبر في المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار من خلال إجراءات حُدّدت في إطار الخطوات العملية الـ ١٣، لا سيما تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية صراحة بالقضاء الكامل على أسلحتها النووية ونزع السلاح، وفقاً للالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة.

وعلينا الاعتراف بأن معاهدة عدم الانتشار، التي تعد حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، تمر بمرحلة عصيبة جراء مخاطر الانتشار والانتكاسات التي شهدتها مجال نزع السلاح والمسألة الحاسمة التي تتعلق بممارسة الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض سلمية بموجب المادة الرابعة. ونود التأكيد على أن معاهدة عدم الانتشار لن تكون فعالة إلا إذا أدت وظيفتها من منطق التوازن الذي أتاح اعتمادها: التوازن بين عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وثمة تفاعل بين بعدي المعاهدة: إن عدم الانتشار يهيئ الشروط اللازمة لنزع السلاح، ويعزز نزع السلاح عدم الانتشار ويوطده. على أن الطريق المسدود الذي يجد فيه مؤتمرنا نفسه هو والمحافل الأخرى في الوقت الراهن طريق له آثار خبيثة تتمثل في تآكل قواعد عدم الانتشار. والحاصل، أنه لا ينبغي لنا أن نخطئ الهدف في هذا المجال. ذلك أن مصدر القلق الحقيقي ليس هو ممارسة الحق في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، وهو ما تحفظه المادة الرابعة من المعاهدة، بل الخطر المتمثل في إساءة استخدام هذه الأنشطة من أجل تحقيق أغراض تحظرها المعاهدة. وها نحن وجهاً لوجه مع معضلة ممارسة الحق في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بحرية واستقلال، ومقتضيات عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يخفى على أحد موقف الجزائر في هذا الصدد. فبلدنا يدعم ويؤيد التدابير التي من شأنها أن تعزز أنظمة عدم الانتشار وتوطدها. وله كطرف في معاهدة عدم الانتشار صلة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر اتفاقات الضمانات الشاملة. وهو يؤيد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ ويستعد للتوقيع على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. بيد ما نود التأكيد عليه هو عدم وجوب تغيير الحق في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية إلا عند حدوث انتهاكات جسيمة للالتزام المتصل بعدم انتشار الأسلحة النووية، وليس بناء على مجرد شكوك. ونعتقد أن حل هذا المشكل يكمن في وضع آليات ووسائل متعددة الأطراف وقواعد دولية كفيلة بأن تضمن الشفافية اللازمة في مجال الأنشطة النووية بطريقة مستمرة ودائمة. وتعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بحكم ولايتها، الإطار المناسب للقيام بهذه المهمة. فهي تملك الخبرة والتجربة والوسائل اللازمة لفعل ذلك.

وإلى جانب اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، نطلب بإلحاح وضع معاهدة متعددة الأطراف ملزمة قانوناً ويمكن التحقق منها لخطر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من المواد المتفجرة. ونحن مقتنعون من أن وضع معاهدة تتمشى مع ما جاء في تقرير المقرر الخاص والولاية المقترحة في الوثيقة CD/1299، سيتيح إرساء القواعد اللازمة لردع أية محاولة للانحراف.

ولقد تخلت الدول النووية عن الخيار النووي لتحقيق أغراض عسكرية. فمن الطبيعي أن تطالب في المقابل بضمانات أمن سلبية تحميها من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها في إطار صك دولي غير تمييزي وملزم قانوناً.

ويعد نزع السلاح النووي على المستوى الإقليمي خطوة مهمة نحو نزع السلاح النووي. ونرحب باعتماد بعض المناطق معاهدات تنص على إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي. وليس لدى الشرق الأوسط، رغم ما اتخذ من قرارات وما أسفر عنه المؤتمران الاستعراضيان الخامس والسادس لمعاهدة عدم الانتشار من نتائج ورغم قرار مجلس الأمن ٦٨٧ الصادر عام ١٩٩١، لا سيما الفقرة ١٤ منه، ليس لديه حتى الآن صك يخلصه من الأسلحة النووية. وتحقيق هذا الهدف يتوقف على إرادة دولة إسرائيل، التي هي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار ويرفض إخضاع منشآته النووية لنظام التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ كافة الخطوات اللازمة تجاه هذا البلد حتى يصبح الشرق الأوسط أخيراً منطقة خالية من السلاح النووي.

ويمثل الفضاء الخارجي جزءاً من تراث البشرية المشترك الذي ينبغي الحفاظ عليه لأغراض سلمية بحتة. ويشكل تسليحه مصدراً لزعزعة الاستقرار المهددة للسلم والأمن الدوليين.

ومؤتمر نزع السلاح الذي يعد هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح، هو الإطار المناسب للنظر في المسائل التي أشرت إليها. وقد توقف عمله للأسف منذ عشر سنوات. وخلاصة القول إننا لا نزال نعتبر أن مبادرة السفراء الخمسة تشكل حتى الآن قاعدة موضوعية وواقعية لوضع برنامج عمل متكامل ومتوازن. وندعو رؤساء المؤتمر إلى إعطاء الزخم اللازم للنقاشات التي تتناول هذا المقترح والأفكار والمقترحات التي ستليه بغية إرساء أوجه التوازن المناسبة لبرنامج عمل يلائم أولويات الجميع.

ونرى أنه ينبغي للمؤتمر أن يفتح أبوابه للمجتمع المدني، مما قد يعود بفائدة حمة ويساهم إسهاماً كبيراً في النقاشات التي نجريها هنا حول شتى المسائل. وفي رأينا أنه لا ينبغي للمؤتمر أن يبقى على الهامش بينما تطرأ تطورات في مجالات أخرى سواء في إطار نزع السلاح، مثل اتفاقية أوتاوا بشأن الأسلحة الصغيرة أو الاتفاقية الخاصة بالأسلحة البيولوجية، أو في ميادين أخرى مثل حقوق الإنسان والبيئة، وما إلى ذلك.

ومن شأن المقترح الذي تقدمتم به، سيدي الرئيس، بخصوص المشاركة والتنسيق بين كافة الرؤساء المعينين لعام ٢٠٠٦، أن يؤمن استمرارية عملنا ومتابعته، مثله مثل مبادراتكم بإنشاء فريق من معاوني الرؤساء لإعطاء زخم جديد لمؤتمرنا للمضي قدماً في العمل.

والغاية النهائية لترع السلاح هي، من وجهة نظرنا، تحقيق السلم وهيئة الظروف اللازمة لرفاه البشرية. ويتعلق الأمر هنا بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وما يؤسفنا ملاحظته هو بلوغ الإنفاق العسكري في العالم ٩٧٥ مليار دولار أمريكي، وفقاً لما أفاد به تقرير عام ٢٠٠٥ الصادر عن معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام، في وقت يعيش فيه مئات الملايين من البشر تحت خط الفقر، علاوة على الكوارث الأخرى مثل الجوائح التي تقضي على أبسط حقوق الإنسان.

وأود إخباركم، سيدي الرئيس، عن بعض الأنشطة التي أجراها بلدي كجزء من الوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ففي تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية، انتهت الجزائر، خلال حفل عام نظم تحت إشراف رئيس الجمهورية، وحتى قبل انقضاء الآجال النهائية المحددة في الاتفاقية من تدمير مخزوناتنا من هذه الألغام، عملاً بالأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر، وأرجو من السيد خليف أن يتفضل بإبلاغ سعادة السفير السيد الجزائري بخالص تمنياتنا له بالعافية وأملنا في أن يلتحق بنا قريباً للمشاركة في نقاشاتنا. وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا، سعادة السفير يوهانس لاندمان.

السيد لاندمان (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لقد قرأت باهتمام رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، التي وزعموها على الوفود خلال جلستنا الافتتاحية، وهي الرسالة التي بحثنا فيها بالخصوص على تشجيع وزراء الخارجية في دولنا على مخاطبة المؤتمر هذه السنة. ولدي ثلاث أسئلة مرتبطة بهذه الرسالة. أولها، آخر مرة ألقى فيها الأمين العام للأمم المتحدة بياناً أمام هذه الهيئة؟ أما الثاني، فهو يتعلق بتوزيع هذا النص لأن أميننا العام، وأقصد الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، كان غائباً، ولم يقدم أي تفسير لغيابه. لقد تغيب عن جلسة أعتبرها في غاية الأهمية لأنها الجلسة الافتتاحية لهذه الهيئة. ولسنا هنا في ناد للعب الورق أو في حفلة شاي. بل هذه كانت واحدة من الهيئات المركزية لتحقيق السلم في العالم، ونريدها أن تعود كما كانت. ولهذا، لا بد من إحاطتنا علماً بوجود أسباب وجيهة تدعو إلى التغيب، سواء كانت شخصية أو غير شخصية. فمن حقنا معرفتها. ومحور السؤال الثالث أنه كان لدينا نائب للأمين العام هو مدير إدارة شؤون نزع السلاح. ونعلم جميعاً أنه غادر هذه الهيئة. ويوجد الآن بالفعل عدد لا بأس به من المناصب الشاغرة داخل هذه الإدارة في أمانتنا، ولذلك تجدونني منشغلاً ومهماً إلى حد بعيد بالحالة الراهنة. فمتى يمكننا أن نتوقع تعيين نائب للمدير العام ومدير هنا في جنيف؟

ونقطة البداية التي أتناولها هنا هي تشجيع وزرائنا على المحي. وللأسف، فأنا عاجز كل العجز عن فعل ذلك في ظل الظروف الراهنة. وعلينا، بالفعل، أن نرهن في البداية على أننا نستحق ذلك، وأن لدينا شيئاً نبدي، ويجب عليّ أن أعترف في هذا الشأن، أنني أرفع وجهي إلى السماء أحياناً، في هذه القاعة الجميلة، وأرى عمل خوسيه ماري سيرت وهو يتداعى. وأملّي ألا يكون هذا مجرد رمز.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سعادة السفير لاندمان. لقد سجلت كل أسئلتكم، وسنبذل ما في وسعنا للرد عليها. وأملّي أن يتم ذلك قريباً. وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان، سعادة السفير يوشيكى ماين.

السيد ماين (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): لدي طلب مختلف بعض الشيء، ولكن، بما أن هذه هي أول مرة أطلب فيها الكلمة في جلسة رسمية في هذه الدورة، فأود سيدي الرئيس أن أهنتكم على تقلدكم منصب الرئاسة، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه في جهودنا المشتركة.

وأثني على مبادرتكم بجمع الرؤساء الستة حتى ترم دورة هذه السنة بسلاسة. ولا أحتاج إلى إعادة تقييم الوضع الحالي الذي يعيشه مؤتمر نزع السلاح. فالجميع هنا على علم به. بيد أنني أود التأكيد على أن الأشخاص خارج مؤتمر نزع السلاح ما عادوا يتحملون الوضع الذي آل إليه.

ويعرف كل منا موقف الآخر من المسائل الجوهرية ومن برنامج العمل. ولهذا اتضح أن من العسير الوصول إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. ولنا أن نحاول مرة أخرى لمعرفة ما إذا كان بوسعنا الوصول إلى اتفاق. ولكن إذا استحال ذلك، فلا ينبغي لنا إضاعة الوقت في مناقشته. بل علينا أن نركز جهودنا على تناول جوهر المسائل.

وأقدر النقاشات المنتظمة التي تجري لتحديد المسائل التي ينبغي لمؤتمر نزع السلاح النظر فيها. فقد يكون تقييم الوضع الراهن وتحديد نقطة بداية سليمة فكرة جديدة.

وبما أن دورة مؤتمر نزع السلاح تعقد سنوياً، فإن الحد الأدنى المطلوب هو وضع جدول زمني للسنة بأكملها قبل انعقادها بفترة طويلة. فكل المؤتمرات لها جداول زمنية. ومن أجل إجراء نقاشات موضوعية بشأن مسائل معينة، يحتاج الأعضاء إلى الوقت للاستعداد، بما في ذلك التشاور مع عواصم بلادهم وإعداد ورقات عمل أو مشاريع مقترحات بالإضافة إلى إيفاد الخبراء. ويلزمنا معرفة الوقت الذي ستناقش فيه بعض المسائل والطريقة التي سيجري بها ذلك. وقد يرى البعض أن وضع جداول زمنية محددة من شأنه أن يعوق السير العادي للنقاش، غير أنني أعتقد أن المرونة واردة بالفعل في النظام الداخلي (الفقرة ٣٠). فلكل عضو أن يطرح أي مسألة متصلة بمؤتمر نزع السلاح في أي جلسة عامة.

ومن الضروري وضع جدول زمني لهذه النقاط. ولذلك نقدر نية الرئيس الإعلان عن الجدول الزمني لهذا العام خلال فترة رئاسته، علماً بأننا سنقدر ذلك حق قدره لو أعلن عنه في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): شكراً جزيلاً لسعادة السفير ماين على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل النرويج، السيد بولسن.

السيد بولسن (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): أهنتكم، سيدي الرئيس، على تقلدكم رئاسة المؤتمر. وأود التعليق أيضاً باختصار على تغيب الأمين العام يوم الثلاثاء، ولكن من منظور مختلف نوعاً ما عن منظور هولندا. فما أظن تغييره علامة تميز الأمين العام بصفة خاصة، بل ربما إشارة إلى بعض خصائص هذا المؤتمر.

وليس مؤتمر نزع السلاح هيئة فرعية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أنه ليس جزءاً من منظومة الأمم المتحدة على الإطلاق. على أن الأمم المتحدة هي التي تموله، وقد ذهبت هذه الموارد المالية سدى لسنوات عديدة. وهذه غلطة الحكومات، لا غلطة الأمم المتحدة أو الأمين العام. فبدلاً من التأسف لتغيب الأمين العام يوم الثلاثاء، سأرحب به في هذا المؤتمر عندما نشرع في إجراء مفاوضات هادفة لمراقبة الأسلحة ومن ثم نبرر حصتنا من ميزانية الأمم المتحدة العادية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النرويج على بيانه وكلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل فرنسا، سعادة السفير فرانسوا ريفاسو.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): دعوني أهنئكم سيدي الرئيس على الإمكانية التي أتحتموها لبدء أعمال مؤتمرنا هذه السنة. إنكم تتحملون عبئاً ثقيلاً جداً، وقد أبدت توقعات على مدى شهرين بشأن تعزيز الأنشطة الواجب الاضطلاع بها هنا في ٢٠٠٦. وأتني عليكم لتحملكم هذه المهمة الصعبة وأود كذلك أن أطلب منكم إبلاغ تهاني الخاصة للرؤساء الخمسة الذين سيساعدونكم ويخلفونكم خلال هذه السنة ولعاوين الرؤساء الذين ستقومون بتعيينهم.

ونعتقد أن اتباع رؤساء المنتدى الستة نهج منسق لوضع جدول زمني لأنشطة هذه السنة بحيث يتسنى لنا مناقشة كافة المسائل المطروحة على المؤتمر بشكل متواصل وتفاعلي في جلسات عامة عنصر جديد وإيجابي وقد أعلنتم ذلك، وفي رأي وفد بلدي أن تنظيم أنشطة الرؤساء المتعاقبين بشكل منسق للاستفادة من جميع الصلاحيات الواردة في النظام الداخلي على نحو فعال، يمكن أن يتيح لهذا المحفل، في ظل الحالة غير المرضية التي يوجد فيها مؤتمرنا الآن، فرصة لإحراز تقدم.

وخلال جلسة افتتاح دورة ٢٠٠٦ منذ يومين، طلبتم منا أن نقدم لهذا المحفل سبل عمل وتفكير جديدة، وسعينا بهذه الروح للاستماع لا إلى ندائكم فقط، بل والاستجابة له أيضاً. وكما تعلمون، تقوم فرنسا منذ عدة سنوات بمراجعة الهياكل المدنية الحساسة بالاشتراك مع سويسرا. ويأمل بلدانا في التمكن من التشاور مع كافة الوفود الحاضرة هنا بشأن هذه المسألة بشكل غير رسمي تماماً، قبل إبداء آرائنا رسمياً حولها. وسينظم وفدا بلدنا لهذا الغرض اجتماعاً يوم الأربعاء المقبل الساعة ١٥/٣٠ داخل قصر الأمم. ولم يحدد رقم القاعة بعد على ما أعلم. وأود أن أشكر أمانة المؤتمر على تعاونها، وسنخبركم حالما أمكن برقم القاعة التي سيعقد فيها هذا الاجتماع. ولوفد سويسرا ولي أنا شخصياً شرف دعوتكم لحضور هذا الاجتماع.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، السيد برنهارد برازاك.

السيد برازاك (ألمانيا) (الكلمة بالإنكليزية): يهنئكم الوفد الألماني على تسلمكم منصبكم الرفيع، وعلي أن أقول إنني كنت من قبل شاهداً على جهودكم المثيرة للإعجاب وجهود زملائكم القادمين للشروع في العمل باكراً ولحاولة فعل ما يمكن فعله. ويدعم وفد بلدي هذا بالتأكيد وسيستمر على هذا النحو قدر الإمكان.

لقد أردت فقط انتهاز هذه الفرصة لأنكم طلبتم منا أن نتحدث بإيجاز عما وصلنا إليه بشأن ما ينبغي لنا فعله. وترى ألمانيا أن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح الذي اعتمد أمس، والقائم أساساً على الوصايا العشر، ما زال مناسباً للنظر في قضايا نزع السلاح والأمن الراهنة. وأن ما يسمى "بالقضايا الرئيسية"، ألا وهي نزع السلاح النووي، وضمائنات الأمن السلبية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، لا تزال تشكل موضوع الساعة لأنها قضايا أساسية مدرجة في جدول الأعمال الدولي وهي أساسية أيضاً

في ضوء البيئة الدولية المتغيرة التي نواجهها اليوم. وبقاء هذه المسائل مدة طويلة في جدول الأعمال الدولي دليل على شدة تعقدها ومدى ما تتطلبه من عناية فائقة وعلى أهميتها ووجاهتها في الوقت ذاته.

وإن اتباع نهج شامل يراعي الأولويات المختلفة والانشغالات الأمنية هو أفضل السبل من الناحية الواقعية والعملية للخروج من المأزق الذي يواجهه مؤتمر نزع السلاح. وفي رأينا أن مقترح السفراء الخمسة المنقح لوضع برنامج عمل، مثلما ورد في الوثيقة CD/1693/Rev.1، ما زال يتمتع بأوسع تأييد من كل المجموعات بما أنه يوفق بين مختلف مواقف أعضاء مؤتمر نزع السلاح وانشغالاتهم وأولوياتهم كما تم التصريح بذلك في عدة مناسبات. وبوجه خاص، فإن مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية جاهزة للشروع فوراً في وضع معاهدة غير تمييزية ويمكن تطبيقها عالمياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية، والتعجيل بإبرامها دون شروط مسبقة وبمراعاة تقرير المنسق الخاص والولاية التي وردت فيه. وأود كذلك الإشارة إلى موقف الاتحاد الأوروبي المشترك الذي ورد في الوثيقة الرسمية التي وزعت على هذا المؤتمر في الصيف الماضي، لأن هناك بالفعل ولاية قائمة متفقاً عليها. ومع ذلك، تبقى ألمانيا منفتحة على أي حل توفيقى شريطة حصوله على ما يلزم من توافق في الآراء.

وتؤيد ألمانيا ما تعتمون القيام به، سيدي الرئيس، مع الرؤساء المقبلين لتنسيق عملهم تحقيقاً لأكبر قدر من التماسك والاستمرارية. وإن خير نهج يتبع هو إجراء نقاشات منهجية ومركزة وفيها مزيد من التفاعل بتقسيم الوقت المخصص لمختلف المسائل بشكل متوازن.

وتقع على عاتق كل رئيس من رؤساء مؤتمر نزع السلاح مسؤولية البحث عن إمكانية تنفيذ المبادرات الممكنة للعودة بالمؤتمر إلى إنجاز أعمال أساسية. بيد أن هذا شيء ينبغي القيام به بوصفه إضافة ممكنة لا بديلاً للمسائل المطروحة حالياً في جدول أعمالنا، وبشرط أن يوسع من قاعدة التوافق في الآراء.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة، وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر، السيد حمزة خليف.

السيد خليف (الجزائر): السيد الرئيس، لقد طلبت الكلمة فقط للحصول من سعادة سفير فرنسا على أيضاًحات بخصوص اللقاء الذي تنوي حكومتنا فرنسا وسويسرا تنظيمه بشأن ما يسمى الهياكل المدنية الحساسة. وأظن أنه اقترح يوم الأربعاء. وسؤالي الأول هو حول الإطار الذي سيعقد فيه هذا الاجتماع وثانياً، حتى لا نُحرم من الحضور والمشاركة في النقاشات بشأن هذا الموضوع، أرجو من وفدي البلدين أن يأخذاً بعين الاعتبار أن مجموعة الـ ٢١ تعقد اجتماعاتها أسبوعياً يوم الأربعاء ابتداء من الساعة العاشرة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثلة الصين، السيدة دينغ.

السيدة دينغ (الصين) (الكلمة بالصينية): سيدي الرئيس، يود الوفد الصيني أن يهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن يعبر عن تقديره للجهود التي بذلتموها من أجل تعزيز التقدم في أعمال المؤتمر. وإنني واثق من أن خبرتكم الدبلوماسية الكبيرة وقدراتكم الفائقة ستمكنكم من المضي قدماً بأعمال المؤتمر. ويود وفد بلدي أن يؤكد لكم تعاونه الكامل معكم.

وأود بهذه المناسبة كذلك أن أبلغكم تهناتي السيد تشينغ جينغبي، سفير الصين الجديد لشؤون نزع السلاح.

ويدور النقاش بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح منذ سنوات عديدة. وها نحن في مستهل دورة ٢٠٠٦ لبذل مزيد من الجهود قصد الوصول إلى توافق في الآراء. وأود أن أعرض بعض الجوانب الخاصة بموقف وفد بلدي بشأن برنامج العمل.

أولاً، لا ينبغي لبرنامج العمل أن يعكس آمال عدد قليل من الدول، بل الرغبة المشتركة لكافة الدول الأطراف والمجتمع الدولي عامة. وتلازمنا منذ مدة طويلة أربع مسائل تقليدية هي منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، ونزع السلاح النووي، والمعاهدة الخاصة بوقف إنتاج المواد الانشطارية: هناك من ثم سند قانوني للشروع في المفاوضات بشأنها، وأساس للإدارة من أجل القيام بذلك. ويتبين بالتجربة أن إجراء مفاوضات تقتصر على مسائل تحقق مصالح طرف واحد وتهمل أو تتجاهل مصالح الآخرين لا يؤدي إلى أي نتيجة. وإن السبيل الوحيد لإخراج مؤتمر نزع السلاح من الوضع الصعب الذي يمر به حالياً هو المراعاة الكاملة لانشغالات كافة الأطراف واعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن.

ثانياً، يعد مقترح السفراء الخمسة متوازناً نسبياً. ويحظى الآن بتأييد واسع والأرجح أن تتفق الآراء بشأنه. وقبلت الصين من جانبها هذا المقترح مبدية مرونتها ومقدمة تنازلات كبيرة لإخراج مؤتمر نزع السلاح من المأزق الذي هو فيه. وستواصل دعم وضع برنامج عمل قائم على مقترح السفراء الخمسة.

ثالثاً، يتزايد خطر تسليح الفضاء الخارجي يوماً عن يوم. وقد بذل المجتمع الدولي جهوداً جبارة لمنع ذلك ولمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وتؤيد الصين إجراء مفاوضات بشأن صك قانوني يمنع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق التسلح فيه. ويعد مؤتمر نزع السلاح أنسب محفل لإجرائها باعتباره الهيئة المكلفة من الأمم المتحدة للتفاوض بشأن نزع السلاح وشؤون تحديد السلاح. وينبغي له الشروع في العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن.

ولا يمكن للصين، بناء على ذلك، أن توافق على مقترح سفير بيرو والرئيس السابق لمؤتمر نزع السلاح لإضعاف ولاية اللجنة المختصة المعنية بهذا الموضوع.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة الصين على بياها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة، وقبل أن أعطي الكلمة لسفير فرنسا، السيد فرانسوا ريفاسو، أود أن أخبركم، بخصوص يوم الأربعاء، أننا سنعقد مشاورات رئاسية الساعة ١٥/٣٠ وسيشارك فيها ١٢ سفيراً على الأقل. ولكم الكلمة سعادة السفير ريفاسو.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): أعتقد أننا مستعدون لتعديل الجدول الزمني بعض الشيء بالاتفاق مع الوفد السويسري وربما لتأجيله إلى فترة متأخرة بعد الظهر لإيجاد وقت يسمح بحضور أكبر عدد ممكن من الوفود وهو ما نتمناه ونعرب عن امتناننا لها. أما فيما يخص طبيعة الاجتماع، فالأمر يتعلق، كما قلت، باجتماع غير رسمي للتشاور والإعلام، مثل غيره من الاجتماعات التي تجري داخل هذا القصر منذ بضع

سنين بشأن مواضيع أخرى. وغني عن البيان أنه لن يكون بأي شكل من الأشكال نشاطاً رسمياً من أنشطة المؤتمر، بل مجرد اجتماع غير رسمي مثل الحلقات الدراسية التي تعقد هنا والتي تتيح، بكل صراحة ودون أية رسمية تذكر، جمع أكبر عدد ممكن من الآراء ميزتها أنها تهدي إلى خير سبيل للمضي قدماً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على التفسيرات التي أدلى بها، وأعطي الكلمة الآن للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد سيرجي أوردجونيكيدزه.

السيد أوردجونيكيدزه (الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (الكلمة بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. أود الإجابة عن الأسئلة التي طرحها الممثل الدائم لهولندا. وأعتقد أنه قد طرح أسئلة وجيهة. أولها عن التاريخ الذي خاطب فيه الأمين العام مؤتمر نزع السلاح، وثانيها عن سبب تغيب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح - ويتعلق الأمر بي هنا - والثالث عن التاريخ الذي نتوقع فيه تعيين نائب جديد للأمين العام للمؤتمر.

وأود أن أقول، بخصوص السؤال الأول، إنني لا أذكر بالضبط التاريخ الذي خاطب فيه الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر، لكن ذلك حدث نهاية القرن الماضي، ولا يعني هذا أن الأمين العام لا يكن احترامه لمؤتمر نزع السلاح. بل إن الأمين العام يؤمن إيماناً راسخاً، مثلما أفعل، بأن مؤتمر نزع السلاح، باعتباره الوسيلة الفعالة لتحديد الأسلحة الاستراتيجية ونزع السلاح، قادر على أن يوفر للعالم مليارات الدولارات التي يحتاجها لتنمية البيئة وللصحة والتربية، وما إلى ذلك.

لقد كنا جميعاً في الأمم المتحدة - ولا أتحدث الآن بصفتي الأمين العام لمؤتمركم، بل بصفتي وكيل الأمين العام للأمم المتحدة - نتطلع منذ القرن الماضي إلى أن تؤتي هذه الهيئة الجليلة ثمارها. وللأسف، لم يحدث شيء من هذا القبيل بسبب مواقف الدول الأعضاء، وأنتم أدري مني بذلك ولا يمكنكم بطبيعة الحال أن تطلبوا من الأمين العام للأمم المتحدة أن يخاطب هيئة لا تنتج سوى نقاشات إجرائية.

ولم يعد لهذه الهيئة أي طابع سياسي، وعليكم أن تعوا ذلك لأنكم لا تعتمدون قرارات سياسية، ولهذا السبب لا يأتي الأمين العام لمخاطبة هيئتكم. أما إذا كنتم قد حققتم تقدماً لكان الأمين العام قد حضر هذا المؤتمر دون أدنى شك وشجعكم على إحراز مزيد من التقدم وإبداء مزيد من البراعة والوصول إلى قدر أكبر من النتائج الموضوعية.

أما فيما يخصني، فلا أود الحديث عن مشاكلي الصحية أمام الملاء، ولكنني أخيركم بأن أطبائي منعوني للأسف من الذهاب في ذلك اليوم إلى أي مكان عدا الخضوع لفحص طبي عاجل. ولكنه حتى إذا كنت قد قرأت رسالة الأمين العام، وهو ما فعلته مدة أربع سنين، فما الذي حصل خلال السنوات الأربع التي أمضيتها هنا؟ هل تظنون أن سبب المشكل هو عدم تلاوتي لرسالة الأمين العام، أم لأن لكم موقفاً بصفتكم دولة عضواً؟ فما هو المشكل؟

لقد حدث مرة، منذ ٣٠ سنة، عندما كنت دبلوماسياً شاباً، أن اشتغلت في اللجنة المكلفة بالنظام الداخلي للجمعية العامة، وأذكر أننا بذلنا ما بوسعنا لمدة عام. فقد غيرنا النظام الداخلي وأبدلنا هذا وغيرنا ذلك وعدلنا قاعدة أخرى. وفي نهاية المطاف، لم نتوصل إلى نتيجة. بيد أن من المفروض فينا أن نتناول الإجراءات وفقاً

للولاية المنوطة بنا. ومن المفروض أن تتعاملوا مع الإجراءات. ومن المفروض أن تتعاملوا مع المضمون. ويؤسفني أن أقول إن هذه الهيئة الجليلة تفتقر إلى ما هو جوهري.

لقد تحدثت عن هذه القاعة الجميلة التي ربما تؤثر سلباً في النقاشات السلبية. وقد أعطيتكم أحسن قاعة لدينا بصفتي المدير العام لمكتب الأمم المتحدة هنا. وهي أفضل قاعة في القصر بأكمله حيث كانت هناك محاولات لتخصيصها لهيئة أخرى، غير أنني كنت وما زلت آمل في أن تساعدكم هذه القاعة، إذ لا أرى إمكانية أخرى لمساعدتكم. وأستشف من نقاشكم أن معجزة هذه القاعة وحدها قادرة على مساعدتكم. وأتمنى أن يحصل ذلك يوماً ما. وشكراً جزيلاً على طرح هذا السؤال.

أما فيما يتعلق بمشكلة نائب الأمين العام، فهو للأسف نابع من بيروقراطية الأمم المتحدة. فقد رفض الشخص الذي وقع عليه الاختيار هذا المنصب، وهم الآن بصدد عملية اختيار شخص آخر. وأخبركم بأن هذا ليس من صلاحياتي، وهذه هي مرة أخرى واحدة من الأشياء السخيفة في بيروقراطية الأمم المتحدة. فنحن نعمل في جنيف بينما يتخذون القرارات في إدارة شؤون نزع السلاح في نيويورك. ولم تقدم إدارة شؤون نزع السلاح أسماء المرشحين بعد للأمين العام، ومن ثم اسم المرشح لكم لخلافة السيد رومان موري. وحسبما فهمت من خلال اتصالي بالمسؤولين في إدارة شؤون نزع السلاح، فإن ذلك سيتم قريباً جداً.

وأشكركم مرة أخرى على طرح هذه الأسئلة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على معلوماته وأقدم لكم أطيب تمنياتي بالعافية. أرى أن ممثل هولندا يود طلب الكلمة. تفضلوا سيد لاندمان.

السيد لاندمان (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): أتمنى لكم، بطبيعة الحال، المعافاة التامة من تلك المشاكل الصحية الخطيرة والعابرة بكل تأكيد. وأشكركم أيضاً شكراً جزيلاً، سيدي الأمين العام على هذا القدر من الانفتاح في أجوبتكم. ونحن لا نختلف كثيراً من حيث المفهوم لأن الشيء الوحيد الذي لاحظته هو أنني وجدت من غير الملائم الإلحاح علينا بطلب حضور وزرائنا بينما يتغيب الأمين العام ذاته. ولا أستطيع أن أحث وزيري على المجيء إلى جنيف لنفس الأسباب التي شرحتها بالضبط.

وأود إثارة نقطة وردت في ملاحظاتكم تتعلق بالجهود التي تبذلونها لتنشيط عمل هذه الهيئة، وأؤكد لكم أنني أقدر هذا كل التقدير، بصفتي عاشقاً للفن. ولهذا السبب أيضاً، أرجو أن تفعلوا شيئاً بشأن عمل خوسي ماريا سيرت لأن ذلك أمر مؤسف وسيزداد تداعياً ما لم تفعلوا شيئاً في هذا الصدد، خاصة وأن لكم الصلاحية بصفتكم الأمين العام للأمم المتحدة هنا.

ولكنني أعتقد أن أداء هذه الهيئة مرتبط أيضاً بأداء أمانة فعالة وعلى قدر فائق من الكفاءة، وهذه مهمة تقع على عاتقكم، سيدي الأمين العام، وأنا واثق من أنكم ستقومون أيضاً، فيما يتعلق بهذه المسألة تحديداً، بالإبلاغ عن حاجتنا الملحة هنا إلى مدير جيد وكفاء في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل هولندا، وأرى أن ممثل فرنسا يود أخذ الكلمة. تفضلوا
سعادة السفير ريفاسو.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): لست متأكدا من أن النقاش الذي دار للتو نقاش
حاسم. وأود أن أخبر زميلي الهولندي بأننا نكن في فرنسا احتراما كبيرا لشعار أسرة أورانج في هولندا: "لا العمل
بالأمل مقرون ولا الكد بالنجاح مرهون". وانطلاقا من هذا، لا يستثني وفد بلدي طلب تدخل وزاري هذه السنة
بناء على ما قد يحصل من تطورات، كما أنه يعترزم فعلا أن يشارك بهمة مع خبراء العواصم في النقاشات بالطريقة
المناسبة مثلما اقترحتم علينا. وأعتقد أن علينا جميعاً أن نعمل من هذا المنطلق.

كما أود أن أقدم أحر التمنيات للأمين العام للمؤتمر. لقد توقف عن الحديث بصفته الأمين العام للمؤتمر
ليتكلم بصفته وكيل الأمين العام للأمم المتحدة. وجاء كلامه من صميم قلبه ولا لوم عليه في ذلك، لكنه يعلم مثل
الجميع أنه هنا بصفته الأمين العام للمؤتمر لا غير، لأن هيئتنا لها سيادتها، ومن ثم يبدو لي في هذا السياق، أن من
المفيد أن أنضم إلى الآمال التي عبر عنها زميلي الهولندي بشأن تمثيل إدارة شؤون نزع السلاح هنا. ولدينا هنا ممثل
لإدارة شؤون نزع السلاح يحظى بتقدير الجميع ولذلك نحن قادرون على العمل بشكل عادي. وعلي أن أشير إلى
أن العادة قد جرت على أن يحظى اسم نائب الأمين العام بموافقة المجموعات في هذا المؤتمر لكونه يمثل هيئة ذات
سيادة حتى يتسنى لنا التأكد من أن مهاراته المهنية تتماشى مع توقعاتنا، ولذلك أنا متأكد من أن الإجراءات
ستُحترم هذه المرة هنا أيضاً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا وأعتقد أن الأمين العام يود طلب الكلمة.

السيد أوردجونيكيدزه (الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة)
(الكلمة بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثل فرنسا على إثارة هذه المسألة التي أثارها بدوري شهوراً متعددة، ألا وهي
إيجاد خلف لئب الأمين العام في أقرب وقت ممكن ليتناول هذه المسألة.

وأود أن أقول لزميلي الهولندي إن الأمانة الحالية والأمين الحالي، السيد زالسكي، يعملان بشكل جيد
جداً. وتعرفونه جميعاً منذ سنوات عديدة، ولو أن المشكل كان مرده إلى سوء أداء الأمانة في المؤتمر لعدلنا الأمور
آنذاك في بضعة أيام وبأسرع ما يمكن. بيد أن المشكل غير ذلك. فالمشكل هو أن المؤتمر لا يؤدي عمله بشكل
سليم وأخبركم بصراحة كزملاء وأصدقاء بأن هذا هو ما يؤدي إلى تراكم هذه القضايا والمسائل ذات الطبيعة
الإجرائية كل يوم وكل شهر وكل سنة. ولا تنسوا أننا في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد المدير العام. هل يود أي وفد طلب الكلمة في هذه
المرحلة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك. وأعطي الكلمة الآن لأمين المؤتمر، السيد جرزي زالسكي، لإخبار أعضاء
المؤتمر بالجوانب التنظيمية لدورة ٢٠٠٦، وبالموارد المخصصة للمؤتمر.

السيد زالسكي (أمين المؤتمر) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود إخبار الوفود، كما
أشرتكم، ببعض المعلومات عن الجوانب التنظيمية لدورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح.

سيُعقد المؤتمر، كما في السنوات الماضية، جلستين في اليوم توفر فيهما الترجمة الفورية بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية (واحدة في الصباح وأخرى بعد الظهر). وينبغي ألا تتعدى مدة الجلسات ثلاث ساعات.

وستعقد جلسات المؤتمر في قاعة المجلس. ويمكن توفير قاعات مؤتمرات إضافية عند الطلب لو احتاجت الوفود إلى ذلك. وفي هذه الحالة، ينبغي حجز القاعة مسبقاً عن طريق الأمانة.

وأود أن أعلمكم بأن رئيس دائرة التخطيط والتنسيق المركزيين في مكتب الأمم المتحدة بجنيف قد أبلغ أمانة مؤتمر نزع السلاح "أن ميزانية الأمم المتحدة التي اعتمدت مؤخراً ستضع عدداً من القيود والحوافز الجديدة على قدرة خدمات المؤتمر فيما يتعلق بتقديم الخدمات كما كانت تفعل من قبل. ومن المرجح بوجه خاص ألا تقدم خدمات للاجتماعات غير المبرجة، والمشاورات المخصصة للمعلومات، والاجتماعات التي تتجاوز فترة انعقادها ساعات الدوام العادية، والاجتماعات التي تعقد في أيام العطل والاجتماعات أو الجلسات المطولة. كما أن الوثائق التي تقدم في وقت متأخر لن تعالج، وفقاً للإجراءات المعمول بها، قبل الوثائق المقدمة وفقاً لقاعدة الأسابيع العشرة".

ومن ثم، يرجى من الوفود أن تراعي تماماً إجراءات إصدار الوثائق واستعمالها بصورة رشيدة ومقتصدة. وينبغي، على وجه الخصوص، أن تُقدم إلى الأمانة في وقت مبكر جداً كافة الوثائق المزمع إصدارها كوثائق رسمية للمؤتمر مرفقة بنسخها الإلكترونية لتسهيل عمل الأمانة. وينبغي تفادي ازدواج الوثائق. كما يرجى من الوفود، تجنباً لتكرار الترجمة، أن تخبر الأمانة إذا كانت أي وثيقة سيصدرها مؤتمر نزع السلاح قد سلمت من قبل إلى أي هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة من أجل إصدارها، ولا سيما في المقر بنيويورك. وأود كذلك أن أؤكد على أن لوائح الأمم المتحدة لا تجيز نشر البيانات الصادرة عن الوفود في الجلسات العامة كوثائق منفصلة عن المؤتمر. فتلك البيانات يعاد نسخها دائماً في المحاضر الحرفية وهي، بحكم الواقع، جزء من وثائق مؤتمر نزع السلاح الرسمية.

وكما جرى عليه العمل في السنوات الماضية، وبغية خفض تكاليف التشغيل. لن توزع في قاعات الاجتماعات سوى الوثائق التي تتضمن مشاريع مقترحات تقتضي اتخاذ إجراءات خلال الاجتماعات. وسيستمر توزيع عدد محدود من وثائق ما قبل الدورة ومن الوثائق المرجعية على الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في المؤتمر التي تدعى للمشاركة في أشغاله. لذلك يرجى من الوفود الاحتفاظ بالنسخ التي تتلقاها طيلة الدورة السنوية واستعمالها خلال الاجتماعات.

وأود في هذه المرحلة كذلك أن أناشد الوفود إفراغ خاناتهم ليتسنى توزيع وثائق جديدة.

ونحث الوفود أيضاً على زيادة استخدام النسخ الإلكترونية من وثائق مؤتمر نزع السلاح التي يمكن تحميلها على موقع نظام الوثائق الرسمية (ODS) والتي توجد أيضاً على الموقع الشبكي لمؤتمر نزع السلاح.

وأود في النهاية أن أناشد كافة الوفود بإرسال خطابات اعتمادهم إلى أمانة المؤتمر في أقرب وقت ممكن قصد التعجيل بنشر قائمة المشاركين. وأخيراً وليس آخراً، يرجى من أعضاء الوفود، لأسباب أمنية، حمل بطاقات الهوية التي يمنحها إياهم مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد زالسكي على بيانه. اسمح لي بأن أقول لك عزيزي جرزي إنه لمن دواعي سروري فعلاً أن تكون هنا بجاني. فلولاك لكان عملي أكثر تعقيداً وبغضاً.

وأود الآن أن ألفت انتباهكم إلى طلبات أذربيجان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا الواردة في الوثيقة CD/WP.541/Add.1 الموضوعة أمامكم مشاركة في أعمال المؤتمر خلال هذه الدورة.

ووفقاً للممارسة المتبعة، أدعوكم إلى اتخاذ قرار بشأن هذه الطلبات دون النظر فيها سلفاً في جلسة غير رسمية. فهل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة أذربيجان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أود قبل رفع الجلسة أن أذكر بأن الجلسة العامة المقبلة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ ستكون الجلسة ١٠٠٠ لمؤتمر نزع السلاح. وسألقي بهذه المناسبة بياناً موجزاً. ثم سأدعوكم إلى مواصلة البيانات العامة بشأن أي مسألة متصلة بالمؤتمر.

وبهذا تنتهي أعمالنا لهذا اليوم.

وستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء الموافق ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ الساعة ١٠/٠٠ صباحاً.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠
